مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي

خلال الفترة ١٨-٢١/١٢/٢٠١٧ عمان الاردن

الملتقى الدولي تحت عنوان: "أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول"

الاسم واللقب: **يحياوي سمير**.	الاسم واللقب: **أوكيل رابح**
الدرجة العلمية: دكتوراه	الدرجة العلمية: دكتوراه .
المؤسسة : جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة- الجزائر.	المؤسسة : جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة -الجزائر.
الوظيفة : أستاذ محاضر	الوظيفة : أستاذ محاضر
البريد الالكتروني:yah-samir@hotmail.fr	البريد الالكتروني:rabeh_pg@yahoo.fr

محور المشاركة : أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية.

عنوان البحث : الدول العربية النفطية وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة في ظل تقلبات أسعار النفط

إعداد الدكتور يحياوي سمير و الدكتور أوكيل رابح

جامعة البويرة – الجزائر

عنوان المداخلة: الدول العربية النفطية وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة في ظل تقلبات أسعار النفط

تقديم:

تعتمد الدول النفطية في تحصيل إيراداتها المالية على النفط بدرجة كبيرة ،إذ أنه يمكن استنتاج الترابط الموجود بين التنمية الاقتصادية و النفط ،و على هذا الأساس سنسلط الضوء في بحثنا هذا على أهمية النفط في الاقتصاد الحديث و في الاقتصاديات العربية و واقع التنمية فيها مادام هذا القطاع ،فهو مصدر الدخل الرئيسي، وهذا إن لم نقول الوحيد في كثير من الدول المنتجة ،حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة،ناهيك على أن أموال النفط تساهم و بشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ،و تحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة حيث أن الكثير من رجال الاقتصاد و السياسة أصبحوا يطلقون على عائدات النفط مصطلح البترو دولار نظرا لأهمية عائداته و آثارها العميقة على اقتصاديات الدول المنتجة للثروة النفطية،و في ظل انهيار أسعار النفط و تقلباته في الفترة الأخيرة يتوجب على الدول المنتجة له أن توظف الأموال المتأتية منه بشكل سليم واستغلالها بطرق ذكية ،و هذا من خلال برمجة خطط تنموية للنهوض باقتصاديات هذه الدول بالاعتماد على عائدات الثروة النفطية خاصة و أنها في طريق الزوال بسبب نقصها في بعض الدول كالجزائر ،و السبب الآخر هو محاولة الدول المستهلكة له الاعتماد على مصدر بديل له ألا و هو الطاقات المتجددة ،و للتطرق إلى هذه المسألة وفهمها و تحليلها سنطرح الإشكالية الجوهرية الآتية :

***كيف يمكن للدول العربية النفطية تحقيق التنمية في ظل تقلبات أسعار النفط ؟**

و للإجابة عليها قسمنا المداخلة إلى المحاور التالية :

المحور الأول :مفهوم التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني :تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة.

المحور الثالث :تحديات التنمية في ظل تقلبات أسعار النفط.

المحور الرابع:أسباب الإخفاق التنموي في الدول العربية.

المحور الخامس: تصور لسياسة تنموية عربية مشتركة.

المحور الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

١/التنمية الاقتصادية :

تعددت تعاريف التنمية في النظرية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية ،حيث اختلف الاقتصاديين في اعتبار معيار معين كأساس للتنمية بين نمو الدخل الوطني و تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ،و مع التغيرات الإقليمية و الدولية ثم إدماج العامل الإجتماعي في عملية التنمية و ربطت التنمية الاقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان.

١.١/تعريف التنمية الاقتصادية :-تعتبر التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة تقتضي تحفيز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الإدخار و تراكم رأس المال ،و من ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار[١].ويعرفها ميشيل تودارو :قدرة الاقتصاد الوطني و الذي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين ٥ و٧% أو أكثر من ذلك[٢].

١.٢/تمويل التنمية الاقتصادية :يعتبر توفير التمويل الركن الأول لعملية التنمية الاقتصادية قبل تنفيذ الاستثمارات الضرورية ،حيث أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية استثمارية ضخمة[٣]. ويقصد بتمويل التنمية الاقتصادية البحث عن مصادر التمويل المحلية أولا و عن الوسائل الكفيلة لتعبئتها وتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية ،و إذا لم تكف هذه الموارد المحلية تلجأ الدولة إلى الموارد التي تكونت لدى دول الفائض (مصادر خارجية) من أجل التمويل[٤].و نقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية كما يلي :

١.٢.١/المصادر الداخلية

أ-المدخرات المحلية :الإدخار المحلي يعني حجم الموارد التي لم يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة خلال فترة معينة ،و هو يعتبر فائضا يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي و يضم (مدخرات القطاع العائلي ،مدخرات قطاع الأعمال الذي يضم جميع المشروعات التي تعمل في النشاط الإنتاجي سواء كانت عامة أم خاصة[٥].

---

[١]- غازي عناية ،التمويل التضخمي ،دار الجبل ،بيروت ،لبنان ،١٩٩١ ،ص ١٠٢.

[٢]- ميشيل تودارو ،ترجمة د.محمود حسن حسني و د.محمود حامد محمود ،التنمية الاقتصادية ،دار المريخ للنشر ،مصر ،٢٠٠٦ ،ص ٥٠.

[٣]- غازي عناية ،مرجع نفسه ،ص١٠٢.

[٤] - هيثم صاحب عجام ،علي محمود سعود ،فخ المديونية الخارجية للدول النامية ،دار الكندي للنشر و التوزيع ،الأردن ،٢٠٠٦ ،ص ٥٥.

[٥] - كرم سليمان الحلبي ،دور السياسة المالية في التنمية ،مذكرة ماجستير ،تخصص إدارة و مالية ،كلية الحقوق و العلوم الإدارية ،جامعة الجزائر،١٩٩٣،ص ١٥٨-١٥٩.

ب–عوائد المواد الأولية (العوائد النفطية) :فالدول المصدرة للنفط قامت بتخصيص الجزء الأكبر من العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية بها ،و قام القطاع العام في هذه الدول بالتدخل في جميع المجالات.

ج–التمويل التضخمي :المقصود بتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل التضخمي تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل برامج التنمية و حجم الفوائض الإدخارية الموجودة في الاقتصاد ،عن طريق موارد جديدة كالإصدار النقدي أو الإقتراض من البنوك التجارية عن طريق التوسع الائتماني بالمزيد من الودائع الكتابية[٦].

د–التمويل من الميزانية العامة (الإيرادات الحكومية) :الميزانية العامة هي أحد المصادر التمويلية لبرامج التنمية الاقتصادية ،و هي التي يتم من خلالها تمويل النشاط الاقتصادي ،و للميزانية دور محدود في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر التي يكون الدور الرئيسي للتمويل فيها لمدخرات القطاع الخاص ،و لا يرتبط دور الدولة في التمويل من خلال الميزانية العامة إلا في تمويل الاستثمارات المرتبطة بالوظائف الحكومية كالأمن و المشروعات التي تقل فيها الربحية و يتعد عنها القطاع الخاص كالطرق و المواصلات[٧].

هـ–القروض البنكية :تعمل البنوك على تمويل النشاط الاقتصادي معتمدة على مواردها المالية الخارجية من الودائع و على موارد داخلية مثل الإحتياطات و المخصصات و الأرباح ،من خلال مساهمتها في منح الائتمان البناء بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين و بما يحقق الرفاهية للمجتمع[٨].

و–التمويل الإيجاري :يعتبر من الوسائل الحديثة للتمويل الداخلي و الخارجي على حد سواء ،و يتمثل في عقد لإيجار الأصول الثابتة (سلع استهلاكية و استثمارية) بدلا من شرائها ،و تظهر أهميته في التمويل الداخلي في تمويل المشاريع الصغيرة.

١–٢–٢/المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية :يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية في حالات وجود أزمة أو عجز في النقد الأجنبي ،نقص الإيرادات العامة أو عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية ،و تنقسم إلى[٩]:

أ–المنح و الإعلانات .

ب–الاستثمارات الأجنبية .

---

[٦] - زكريا بيومي ،مبادئ المالية العامة ،دار النهضة العربية ،١٩٧٨ ،ص ٥٧١.

[٧] - دريس رشيد ،دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات ،مذكرة ماجستير ،تخصص تخطيط ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٠،ص ٦٢.

[٨] - خديجة لحمر ،دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية ،مذكرة ماجستير ،تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٤ ،ص ٥٣.

[٩] - محمد مبارك حجير ،تمويل التنمية الاقتصادية ،معهد الدراسات العربية العالية ،بدون تاريخ نشر ،ص ٢٤٧.

ج-القروض الخارجية.

٢/التنمية الاقتصادية في الدول النفطية

١.٢/الخصائص الاقتصادية للدول النفطية النامية :البلدان النفطية تختلف في اقتصادياتها عن الدول النامية نظرا لأهمية النفط في اقتصادها و حجم الإحتياطات النفطية إلا أنها تشترك في بعض الخصائص نذكر منها :

-الاعتماد المطلق لهذه الدول على العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة و موازين المدفوعات ،لذلك تنعكس عليها بشدة التقلبات التي تلحق بتلك العوائد.

-افتقار الدول المصدرة للنفط للخبرة الفنية مع ضيق أسواقها على استيعاب الكميات الهائلة التي تنتجها من النفط لقلة استهلاكها له.

-عدم قدرة الدول النفطية النامية على تكرير كل النفط الذي تنتجه ،ما جعل السوق العالمية للنفط سوقا للنفط الخام بعد أن كانت سوقا للمنتجات النفطية المكررة ،مما جعل هذه الدول تصدره كمادة خام ،و في الغالب تستورد المنتجات النفطية مكررة من الدول التي تصدر لها النفط بأسعار أعلى.

-حصيلة الصادرات النفطية في الدول المصدرة له تتجاوز ٨٠% من إجمالي حصيلة الصادرات في تلك الدول،كما تعتبر ركيزة الناتج الوطني الإجمالي و النشاط الاقتصادي فيها عامة.

-ينعكس تقلب أسعار النفط على المراكز المالية للدول المصدرة للنفط مما يؤدي إلى تعثر برامج التنمية الاقتصادية بها.

-الاعتماد المفرط على قطاع النفط في الدول النفطية أدى إلى تشويه اقتصادياتها ،فيقل أداء بقية القطاعات الاقتصادية لقلة الاهتمام بها ،و نشوء مجتمعات استهلاكية تعتمد على ثروة زائلة لا تقدر قيمة العمل المنتج[١٠].

٢.٢/مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النفطية :إن الاقتصاد النفطي يوضح كيف أن أساليب إنفاق هذه العوائد النفطية يزيد من أزمة التنمية الاقتصادية فيه ،سواء كان اقتصاد الدولة النفطية صحراويا يشكل النفط فيه المورد الرئيسي للاقتصاد (دول الخليج العربي مثلا) ،أو اقتصادا زراعيا يكون فيه النفط موردا إضافيا للاقتصاد (إيران ،الجزائر و فنزويلا مثلا) ،فتوزيع عوائد هذه الثروة و أنماط الإنفاق لا تؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية للدولة ،فهناك إهدار واضح لتلك العوائد في عمليات لا لزوم لها كالإنفاق العسكري الزائد عن الحاجة ،و تكرار بعض المشاريع التي لا تبررها الضرورة الاقتصادية (بناء مطارات قريبة من بعضها مثلا) ،و الاستثمار في الخارج أو الاستثمار في العقارات محليا...و هذه كلها توظيفات لا تخدم التنمية الاقتصادية و تعمق من أزمتها في هذه البلدان[١١].

---

[١٠] حسين عبد الله ،مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،٢٠٠٦ ،ص ٢٩٩-٣٠٠.

[١١] نادر فرجاني و آخرون ،آفاق التنمية في الوطن العربي ،دار الطليعة ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٦ ،ص ١٣٣.

٣.٢/العلاقة بين النفط و التنمية الاقتصادية :إنه من الناحية النظرية عوائد النفط أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط ،و بالتالي فالعلاقة بين سعر النفط و تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية تكون علاقة طردية ،فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية و زادت معها الموارد المالية المخصصة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ،و يبقى تحقق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال تلك العوائد في التنمية و ليس بمدى توفرها لدى الدولة.

المحور الثاني : تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة

١/أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة:

إن التقلبات الشديدة في أسعار النفط لها آثار عنيفة على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول النفطية ،و هذا باعتبار أن الإيرادات المالية و التي بواسطتها يتحرك الاقتصاد الكلي للدولة يعتبر مصدرها المطلق إن لم نقل الوحيد هو النفط ،و هو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول غاية في التعقيد خصوصا و أن المتغيرات الاقتصادية الكلية ،تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية ،حيث أن الشيء الملاحظ هو أن الموارد المالية للنفط الخام تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط الخام ،فهي تعتمد على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية، وكذلك لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار[١٢].

و تصنف اقتصاديات أغلب الدول النفطية ضمن اقتصاديات الدول النامية ،على الرغم من أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية و التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية خاصة دول مجلس التعاون الخليج، ومنه فإن استقرار الأسعار يعد أكثر من ضروري للقيام بالتخطيط الاقتصادي السليم ،و تجسيد سياسة اقتصادية تنموية محلية فعالة ،و لكن الواقع هو أن هذه الدول النفطية لا تتحكم بأسعار خامات النفط– حيث أن الأسواق النفطية العالمية هي أسواق فريدة من نوعها و لا تخضع لقوى السوق العادية (قوى العرض والطلب) ،و إنما تخضع لمتغيرات أخرى تؤثر على الأسعار و التي سنذكر منها ما يلي[١٣] :

أ–الموقع الجغرافي.

ب– المخزون النفطي.

ج– البدائل المتاحة.

د–السياسات المتبعة.

هـ–الأوضاع الاقتصادية العالمية.

---

[١٢] - جميل طاهر ،النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية ،الفرص و التحديات ،المعهد العربي للتخطيط ،ديسمبر 1997 ،ص01 .

[١٣]- أحمد حسن علي الهيتي ،بختيار صابر محمد ،أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،جمهورية العراق ،المجلد الرابع ،العدد07 ،٢٠١١ ،ص ٠٢.

٢/كيفية توظيف العوائد النفطية :

لقد استخدمت الدول النفطية أموالها(أموال العائدات البترولية) في عدة مجالات ،فاستخدمت جزءا من هذه الإيرادات في عمليات الإعمار و التنمية الاقتصادية ،و استخدمت قسم لمساعدة الدول الفقيرة ،كما استخدمت جزءا كبيرا من هذه الإيرادات في لإنفاق لأجل التسلح[١٤] ،فقامت باستيراد كثيف للأسلحة و المعدات العسكرية وبأسعار باهظة و هو ما ساهم بشكل كبير في تبديد العائدات النفطية و ضياع الثروة ،كما أن بعض الدول المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص بعض الدول العربية و على رأسها دول الخليج بددت إيرادات الثروة النفطية في الإسراف ،و لم تستطع تحقيق تنمية في الواقع ،فقامت بدعم الغذاء و الصحة ،و التعليم و الاتصالات ،و قدمت الدعم للصناعيين و المزارعين من أجل تشجيع الصناعة و الزراعة دون حسيب أو رقيب ،و هو ما أدى إلى خلق روح تواكلية ،بدلا من تشجيع المبادرات الفردية و بناء الإنسان المنتج و الفعال ،و بهذا عمقت هذه الدول من درجة اعتمادها على العوائد النفطية ،عوض عن إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى ،التي يمكن بواسطتها خلق توازن بين فروع الاقتصاد[١٥].

المحور الثالث : تحديات التنمية في ظل تقلبات أسعار النفط.

١/كفاءة استخدام عوائد النفط لتحقيق التنمية :

١-١/الشفافية و المساءلة في تسيير عوائد النفط كمحرك أساسي للتنمية :

١-١-١/ الشفافية :تعد الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية رهانا مهما لما لها من انعكاسات إيجابية على الدول و المجتمعات ،فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي و التماسك الاجتماعي ، فهي تعزز مصداقية المؤسسات و ثقة المستثمرين و تساهم في الحد من ظواهر الفساد و هدر الثروات الوطنية .في الوقت الذي يؤدي فيه غياب الشفافية إلى فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد و هيمنة السلطات على قدرات الوطن كونها بمنأى عن المساءلة و المحاسبة ،مما يقوض مبادئ النزاهة و الحكم الراشد.

أ – معايير الشفافية في الصناعات النفطية :

*نشر المدفوعات و الإيرادات.

* حق الاطلاع للجمهور.

*تدقيق الحسابات.

*تطابق المدفوعات و الإيرادات.

* شفافية المشاريع النفطية.

* المعايير البيئية.

---

[١٤] - وحيد خير الدين ،أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ٢٠١٢-٢٠١٣ ،ص ١١١.

[١٥] - صباح عبد الرسول التميمي ،دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي ،مجلة كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ،العراق ،المجلد 21 العدد٠١ ،٢٠١٠ ،ص ١٣٥.

*إشراك المجتمع .

* عمل مؤسسي.

١-١-٢/المساءلة :المقصود بها أن يقدم المسؤولين التوضيحات و التقارير الدورية عن نتائج أعمالهم و نجاعة تنفيذها .و تتطلب المساءلة حرية تدفق المعلومات في يد الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من وقائع و كشف الأخطاء و التجاوزات و المحاسبة عنها ،فهي ترتبط بالشفافية حيث يرى Ketchum أن الشفافية تظهر في ثلاثة قضايا و هي اتخاذ القرار ،المشاركة المجتمعية و المساءلة .و يرىChester, Bruno أن المساءلة مبنية على الشفافية.

٢/ الرقابة على استخدام عوائد النفط و دورها في تحقيق التنمية المستدامة :

- تعريف الرقابة على عوائد النفط و أهدافها : تعرف الرقابة بأنها تلك العملية التي تمكن من اكتشاف أية انحرافات في الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤوليات و اتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها و تجنب الأخطاء مستقبلا.

و تحقق الرقابة على عوائد النفط مجموعة من الأهداف في مجال كل من "الاقتصاد ،السياسة ،المالية و القانون".و يمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي[١٦]:

أ- أهداف اقتصادية :تتمثل في كفاءة استخدام عوائد النفط و التأكد من استثمارها في أفضل الأوجه التي تحقق النفع العام و عدم إسرافها و المحافظة عليها من التلاعب و الاختلاس.

ب- أهداف سياسية :تتمثل في التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام الأموال و عدم تجاوز المخصصات التي توجه لتنفيذ المشاريع و الخدمات الاجتماعية.

ج-أهداف مالية :و تتمثل في التأكد من صحة الحسابات و سلامة التصرفات و الإجراءات المالية المتعلقة بالإيرادات و المدفوعات النفطية ،و كشف الانحرافات و الأخطاء المالية.

د-أهداف قانونية :العوائد للقوانين والأنظمة والسياسات :تتمثل في التأكد من مطابقة مختلف التصرفات المالية . و تركز الرقابة القانونية على مبدأ المساءلة و المحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية و معاقبة المسؤولين عن أية انحرافات أو مخالفات.

٣/الاستثمارات العربية البينية لعوائد النفط :لقد استخلصنا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية في الدول النفطية بالاستناد إلى العوائد النفطية أعيقت بسبب إنفاق جانب كبير من هذه العوائد في تمويل الاستهلاك ،تسديد الديون ،و مشتريات الأسلحة ،و في ضياع قسم هام منها بسبب التضخم و انخفاض سعر صرف الدولار ،و بالتالي فإن هذه الدول لم تنجح لا في تحقيق تنمية محلية من خلال خلق فرص إنتاجية حقيقية داخل البلد النفطي المعني ،و لا

[١٦] - نوي نبيلة ،إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ،الجزائر2012 ،ص ٤٧-٤٨.

في تحقيق تنمية عربية إقليمية مشتركة في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك ،و عليه نرى ضرورة إيجاد آليات فعلية لاستثمار عوائد النفط تنمويا على المستوى البيني العربي.

٣-١/الاستثمار في الدول العربية :قبل الحديث عن واقع الاستثمارات العربية البينية ،يجب أن تمر على واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية ،حيث أن الدول العربية تختلف من حيث مستويات النمو الاقتصادي و مصادر الدخل و الثروة و تنوع الهياكل الاقتصادية فيما بينها ،و من جهة أخرى فرأس المال لا ينتقل من بلده الأصلي إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه ،و منه يمكننا أن نعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ،إضافة إلى عامل ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر ،و بالتالي مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر ،و اتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار و إقبال المستثمرين الأجانب المقصود بهم المستثمرين العرب[١٧].

٣-١-١/عوامل الجذب في المناخ الاستثماري و واقعها في الدول العربية :حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا بين الدول العربية يجب توفر بعض العوامل [١٨]:

أ-الاستقرار السياسي و الاقتصادي .

ب-وفرة الموارد.

ج-الإطار القانوني و التنظيمي المناسب .

د-توفر الهياكل القاعدية.

هـ-الحوافز الجبائية و المالية و الجمركية.

٣-١-٢/واقع الاستثمارات العربية البينية المباشرة :يرتبط حجم الاستثمارات العربية البينية المباشرة بسلوك أسعار النفط فكلما ارتفعت أسعار النفط و ارتفعت العوائد النفطية ،ارتفعت تدفقات هذه الاستثمارات لأن الجزء الأكبر منها يأتي أو يتحقق في الغالب في الدول العربية النفطية ،و كانت هذه الاستثمارات تشمل قطاع الخدمات ،و يليه القطاع العقاري ثم الصناعي و بعده الزراعي ،و يحتل المرتبة الأخيرة قطاع التجارة[١٩].

٤/ضرورة الاستثمار التنموي العربي لعوائد النفط :

رغم التدفقات المالية التي يتيحها النفط العربي ،إلا أن الملاحظ أن الدول العربية عجزت عن توفير أساس لإقامة مشاريع اقتصادية لإحداث تشابك اقتصادي فيما بينها يقلل من تبعيتها لدول العالم الصناعي ،و يعمل على إنشاء حركة نشيطة للإستثمارات العربية البينية لتطوير القدرات العربية ،إضافة إلى انفراد كل دولة نفطية عربية

---

[١٧] - بجاوية سهام ،الإستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية ،و علوم التسيير ،تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٥ ،ص ٢٦.

[١٨] - فارس فضيل ،أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر و السعودية ،أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٤ ،ص ٢٧٢.

[١٩] - نفس المرجع ،ص ٢٧٦.

بصندوقها الوطني مما أفقدها القدرة على توظيف أفضل للفوائض المالية النفطية بما يخدم تنميتها المحلية و التنمية العربية المشتركة.

هذا الواقع يستلزم إعادة نظر جدية لما وصل إليه حال الإقتصاد العربي و لما يطمح أن يصل إليه،و التفكير في كيفية استثمار عوائد النفط على نحو يحفظ قيمتها في المستقبل من خلال الإستثمار المباشر في الدول العربية،حتى تتحول القوة المالية العربية إلى قوة اقتصادية ،و لن يتم هذا إلا ببناء القدرة الذاتية العربية التي ستحول علاقات الدول العربية مع الدول الأخرى من علاقات تبعية إلى علاقات قائمة على المصالح المتبادلة ،و لأن اقتصاديات الدول النفطية و خاصة منها الخليجية تتميز بطاقة استيعابية قليلة ،و من أجل السعي نحو تحقيق تنمية عربية مشتركة في إطار العمل الإقتصادي العربي المشترك ،فإن أحد أهم أوجه الإنفاق التنموي لعوائد النفط المتحققة لتلك الدول هو توظيفها في الدول العربية الأخرى التي تتوفر فيها فرص الاستثمار لكن لا يتوفر لديها التمويل اللازم له.

و منه التنمية العربية الشاملة تصبح أفضل بديل لتوجه كل دولة إلى تنميتها القطرية و هذا من خلال الإستفادة من الفوائض المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط لتمويل الاستثمار التنموي داخل الدول العربية الذي يضمن تحضير الاقتصاديات العربية لما بعد النفط ،و هنا يكمن التحدي الحقيقي في وضع استراتيجية تنموية تتوافق فيها مصالح الدول العربية النفطية مع مصالح الدول العربية الغير نفطية[٢٠].

المحور الرابع:أسباب الإخفاق التنموي في الدول العربية

١/فشل سياسات التصنيع و عدم القدرة على بناء قاعدة صناعية حقيقية :

لجأت الدول العربية إلى الاهتمام بالتصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ،و ذلك بالاعتماد على سياسة إحلال الواردات و سياسة التصنيع الموجهة للتصدير حيث عمدت الدول العربية استنادا إلى سياسة إحلال الواردات إلى تكثيف كل الجهود و تعبئة الإمكانيات المادية و البشرية حتى الخارجية منها ،غير أن هذا النمط زاد من حدة التبعية للخارج خاصة فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية الوسيطية اللازمة لذلك التصنيع ،و عمق من أزمة المديونية ،و تأكد عدم فعاليته في خدمة القطاعات الأخرى لأنه ركز على السلع الاستهلاكية و لم يرتقي بالصناعات الغذائية و الزراعية ،كما ركز هذا النمط على الصناعات كثيفة العمل دون الصناعات كثيفة رأس المال.

فتحولت بذلك الدول العربية إلى السياسة الثانية و هي التصنيع بغرض التصدير من خلال إنشاء صناعات محلية تتوجه للسوق العالمية ،على أمل الحصول على التكنولوجيا ،و كانت هذه الصناعات هي الصناعة الإستخراجية للمواد الأولية بما فيها النفط ،غير أن النتيجة لم تختلف عن اعتماد السياسة الأولى حيث زادت تبعيتها للخارج فيما يخص النقل التكنولوجي اللازم لتلك الصناعة.

---

[٢٠]- منير الحمش ،دور النفط الحالي و المستقبلي في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية ،ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي تنظمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية بين ٩-٢٠٠٥/١٠/١٠ ،دمشق ،سوريا.

و كانت النتيجة أنها في الحالتين لم تستطع أن تنشئ قاعدة صناعية قوية و متينة ،و التي و إن وجدت فهي تعاني من التبعية للخارج من حيث التكنولوجيا و الصيانة ،و لم تعط النتائج التنموية المرجوة من تطبيقها ،إلى جانب أن الدول العربية لم تستطع تقوية القدرة التنافسية لصناعتها في السوق العالمية نظرا للمنافسة الشديدة ماعدا الصناعة النفطية ،الأمر الذي أدى إلى غياب قاعدة صناعية قوية فيها ،مع تسجيل تباين واضح في بنية التصنيع حيث هناك تقدم نسبي في بعض الدول النفطية و تخلف واضح في غيرها من الدول العربية.

٢/الإفراط في الاعتماد على قطاع النفط :

منذ بروز النفط في الحياة الاقتصادية العربية ،و تزايد عوائده خاصة لدى الدول النفطية ،ساد الاعتقاد أن التنمية في هذه الدول لا بد لها أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بتلك العوائد ،و على هذا أفرطت الدول العربية بما فيها الدول غير النفطية في الاعتماد على هذا القطاع بدليل أن :

أ-انصب الاهتمام بشكل كبير في الدول العربية النفطية على قطاع النفط دون غيره من القطاعات الصناعية الأخرى أو حتى بقية القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى إهمالها و ضعف أدائها و تكريس كونها دولا مصدرة للمواد الأولية الخام.

ب-غياب التنوع في صادرات الدول العربية النفطية التي يطغى عليها النفط الخام ،مما خلف إهمالا واضحا لمختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ج-ارتباط مستوى الأداء الاقتصادي للدول العربية بسلوك أسعار النفط و ما تحققه تلك الدول من عوائد ،رغم أنها ترتبط بحالة السوق النفطية العالمية.

و مما انعكس على هذا الإعتماد المفرط على قطاع النفط أنه عند انخفاض العوائد النفطية في التسعينات من القرن الماضي خلف آثارا سلبية انعكست على إمكانية التنمية و التوازن الخارجي للدول النفطية و الدول العربية الأخرى ،في ظل زيادة المديونية الخارجية ،تدهور احتياطات الصرف الأجنبي ،و ارتفاع حجم أعباء خدمة الديون.

٣/فشل التجمعات الإقليمية العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود :

توجد الكثير من المقومات التي من شأنها لو أخذت بعين الاعتبار من طرف الدول العربية أن تحقق التكامل الاقتصادي العربي ،الذي فشلت الدول العربية في تحقيقه لغياب الإرادة السياسية و تعارض المواقف بينها و ضعف العمل العربي المشترك في توحيد العمل التنموي العربي.

و كان للاختلاف الكثير من حيث مستويات الدخل ،و درجة التطور الاقتصادي و الكثافة السكانية ،و اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية ،و تباين التوجهات الاقتصادية و دور القطاع الخاص و العام دور كبير في إعاقة هذا التكامل الذي تم تعويضه ببعض التجمعات الإقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي ،التي فشلت هي الأخرى في تحقيق حد أدنى من التكامل بين أعضائها.

إلى جانب أن العمل العربي المشترك فشل ميداني ،فالسوق العربية المشتركة ما تزال بعيدة عن المستوى الذي أنشأت من أجله ،و كدليل على الفشل العربي في توحيد العمل التنموي بين الدول العربية أن حجم الاستثمارات العربية البينية ما زال في حدود بضعة ملايين دولار و التجارة البينية العربية ضعيفة جدا[٢١].

المحور الخامس: تصور لسياسة تنموية عربية مشتركة :

التنمية العربية المشتركة عملية معقدة و متشابكة ،و لا يمكن أن تكون عملية عفوية يخضع تطبيقها فقط لقوى السوق ،و إنما لن تتم إلا بالتخطيط المشترك و المشاركة الواسعة لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول العربية.
و إن كانت الخلفيات التاريخية لتجارب التنمية العربية المشتركة مخيبة للآمال ،إلا أنه لا يجب الإستناد إليها للحكم على أي خطوة مستقبلية في هذا الإطار ،و عليه نرى أن تحقيق التنمية في كامل دول المنطقة العربية و التحضير للمستقبل الذي قد تقل فيه مكانة النفط هذا و إن لم نقل أننا على أبوابها يمكن أن يمر بالنقاط المحورية التالية :
*قبول الاقتصاديات العربية بدرجة معقولة من الإنفتاح الاقتصادي.
*العمل على تحسين مناخ الاستثمار العربي و تقليص أزمة الثقة في الاقتصاديات العربية.
*تفعيل دور المنظمات العربية الاقتصادية كمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في تحقيق العمل العربي المشترك لتحقيق الصالح العربي العام.
*مراعاة المصالح بين الدول العربية النفطية و الدول العربية غير النفطية في الاستثمارات العربية البينية.
*العمل على تعويض قطاع النفط و تشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة السياحة و الزراعة و ترقية البحث العلمي و الكفاءات العلمية.
*توجيه عوائد النفط لتمويل مشاريع تنموية حقيقية و التي يجب أن تكون في القطاعات التالية :
-قطاع الصناعة و خاصة الصناعات التحويلية لما يتميز به من قدرة على تحقيق قيمة مضافة ،و خلق فرص عمل.
-قطاع الزراعة إذ رغم توافر مقومات النهوض الزراعي في الدول العربية إلا أن الفترة السابقة كانت في تراجع مساهمة هذا القطاع في الدول العربية لصالح قطاعات أخرى.
-قطاع الخدمات الإنتاجية حيث تحتاج العملية التنموية و النشاط الاقتصادي إلى توافر مجموعة من الخدمات التي تسهل عملية الإنتاج بمراحلها المختلفة ،إلا أن الملاحظ هو أن قطاع الخدمات الاجتماعية و الاستهلاكية أكبر من قطاع الخدمات الإنتاجية[٢٢].

---

[٢١]- فارس فضيل ،أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر و السعودية ،مرجع سابق ،ص ١٩٤-٢١٦.

[٢٢]- حمادي نعيمة ، مذكرة ماجستير حول تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،تخصص مالية و نقود ،٢٠٠٨-٢٠٠٩ ،ص ١٧٠-١٧١.

خلاصة :

توصلنا في الأخير بأن أهمية الثرة النفطية لا تضاهيها أهمية ،فهي ليست تلك الأهمية العادية بل لها أهمية إستراتيجية و على كافة الأصعدة الاقتصادية و السياسية و العسكرية ،و هذا سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء ،و كل من هذه الدول تحاول أن تبسط سيطرتها و نفوذها على هذا المصدر الطاقوي من خلال السيطرة على السوق النفطية العالمية من جهة ،و من خلال البحث عن استراتيجيات بديلة لهذا المورد الطاقوي الناضب من جهة أخرى ،كما تعتبر العوائد النفطية من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية ،و تتعداها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول غير النفطية عن طريق المساعدات الإنمائية و المنح التي تقدمها الدول النفطية لها ،و ما ينبغي الإشارة إليه أن العوائد النفطية توجه أغلبها مباشرة للاستهلاك الآني عوضا عن تمويل مشاريع استثمارية تكون لها أرباح مستقبلا ،و هذا بسبب شدة تخلف اقتصاديات الدول النفطية و العربية خاصة ،خاصة و أننا نلاحظ في الآونة الأخيرة تذبذب كبير في سعر النفط الذي له علاقة طردية مع عملية تمويل التنمية الاقتصادية حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية ،و ارتفعت الموارد المالية التي ممكن أن تمول مشاريع اقتصادية تنموية هامة باعتبار هذه العوائد مصدرا لتمويلها ،و منه يبقى هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال هذه الموارد في التنمية خاصة و أننا على وشك الخروج من هذا القطاع ،لا بد من الاستعداد لبرمجة بدائل لهذا القطاع كالزراعة و السياحة و التي تمكننا من الخروج من مشكل الإعتماد الكلي على هذا القطاع.

المراجع :

(٠١)غازي عناية ،التمويل التضخمي ،دار الجبل ،بيروت ،لبنان ،١٩٩١.

(٠٢)ميشيل تودارو ،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ،التنمية الاقتصادية ،دار المريخ للنشر،مصر،٢٠٠٦.

(٠٣)هيثم صاحب عجام ،علي محمود سعود ،فخ المديونية الخارجية للدول النامية ،دار الكندي للنشر والتوزيع،الأردن ،٢٠٠٦.

(٠٤)كرم سليمان الحلبي ،دور السياسة المالية في التنمية ،مذكرة ماجستير ،تخصص إدارة و مالية ،كلية الحقوق و العلوم الإدارية ،جامعة الجزائر ،١٩٩٣.

(٠٥)زكريا بيومي ،مبادئ المالية العامة ،دار النهضة العربية ،١٩٧٨.

(٠٦)دريس رشيد ،دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات ،مذكرة ماجستير،تخصص تخطيط ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٠.

(٠٧)خديجة لحمر ،دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية ،مذكرة ماجستير ،تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٤.

(٠٨)محمد مبارك حجير ،تمويل التنمية الاقتصادية ،معهد الدراسات العربية العالية.

(٠٩)حسين عبد الله ،مستقبل النفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،٢٠٠٦.

(١٠)نادر فرجاني و آخرون ،آفاق التنمية في الوطن العربي ،دار الطليعة ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٦.

(١٢) جميل طاهر ،النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية ،الفرص و التحديات ،المعهد العربي للتخطيط ،ديسمبر 1997 .

(١٣) أحمد حسن علي الهيتي ،بختيار صابر محمد ،أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية،جمهورية العراق ،المجلد الرابع ،العدد07 ،٢٠١١.

(١٤)وحيد خير الدين ،أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر– ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ٢٠١٢–٢٠١٣.

(١٥) صباح عبد الرسول التميمي ،دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي ،مجلة كلية التربية للبنات،جامعة بغداد ،العراق ،المجلد 21 العدد٠١ ،٢٠١٠.

(١٦)نوي نبيلة ،إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ،الجزائر2012 .

(١٧)بجاوية سهام ،الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية ،و علوم التسيير ،تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٥.

(١٨)فارس فضيل ،أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر والسعودية،أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر،٢٠٠٤ .

(١٩)منير الحمش ،دور النفط الحالي و المستقبلي في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية ،ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي تنظمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية بين ٩-٢٠٠٥/١٠/١٠ ،دمشق ،سوريا.

(٢٠)حمادي نعيمة ، مذكرة ماجستير حول تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨ ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،تخصص مالية و نقود ،٢٠٠٨-٢٠٠٩.